بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية المطهرة

بقلم

الأستاذ الدكتور محمد حافظ الشريدة

أستاذ العقيدة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية

نابلس / فلسطين

1432هـ /2011م

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده و نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون). (آل عمران : 102).

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

تعصف الفتن بأمة محمد صلى الله عليه وسلم عصفا، وتموج بها موجاً شديدا، في زمن اختلطت فيه الشبهات بفتنة الشهوات، والأمة الإسلامية تكابد النكبات، وتتجرع الويلات، تتقلب من محنة إلى محنة، فمن فتنة التكفير والتبديع، إلى فتنة التجريح الشنيع بغير حق، إلى غيرها من الفتن والمحن، ناهيك عما يبثه أعداء هذه الأمة من سموم، بهدف إبعادنا عن ديننا بشتى الوسائل، ولسنا ندري ما يستقبلنا بعد ذلك – نسأله سبحانه العصمة والرشاد –.

والسعيد حقا من جنب الفتن – كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم – ونجا من هذه المحن، ولن ينجو أحد من هذه الفتن والمحن إلا باتباع شرع الله القائم على الدليل الشرعي، والاعتصام بكتاب الله وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، بفهم سلف الأمة الأخيار – رضي الله عنهم–.

وفي ظل الواقع المشار إليه، نضع هذا البحث بين يدي القارئ الكريم، بهدف إبعاد الشبهة عن السنة النبوية المطهرة، المحفوظة بحفظ كتاب الله، والفضل كله لله تعالى وحده في إعداد هذا البحث، الذي أدافع فيه عن سنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث بينت في الفصل الأول منه: أهمية السنة النبوية؛ معتمدا في ذلك على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإجماع علماء الأمة سلفا وخلفا.

وفي الفصل الثاني: وضحت فيه مدى الحقد الدفين على سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من أعداء الإسلام قديما وحديثا.

أما الفصل الثالث: ففيه بيان لموقف المستشرقين ودعاة التغريب من السنة النبوية المطهرة.

وفي الفصل الرابع: الذي يعتبر جوهر البحث وخلاصته؛ فقد عرضت فيه أمثلة على افتراءات المستشرقين وشبهاتهم، وقمت – بحمد الله تعالى– بالرد عليها بشكل مختصر، حيث تمثل منهجي بذكر الشبهة بعنوان بارز، والرد عليها من وجوه مختلفة.

وختاماً أقول: قد قضى الله تعالى بحكمته أن لا عصمة لكتاب من الخطأ والنقص والخلل والسهو إلا لكتابه العزيز، الذي لا يأته الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، ولا عصمة لبشر من خلقه، إلا لمن عصمه الله تعالى من أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام، وعليه؛ فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من نقص وتقصير فمن نفسي ومن الشيطان. فمن وقع في هذا البحث على خطأ أو نقص، فليبادر بنصحنا، وله منا كل التقدير والاحترام.

الفصل الأول

أهمية السنـة النـبوية وحجيتـها

تكمن أهمية السنة النبوية بأنها وثّقت لنا كل ما قام به رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حياته وقبل مماته: عبادته وزهده، صيامه وقيامه، صلاته وحجّه، تسبيحه وذكره، دعاءه وابتهاله، دعوته وهجرته، صلحه مع أعدائه وجهاده، فتوحه وغزواته، وعلاقته مع صحبه وزوجاته، فلا دخن ولا إظلام في جانب من جوانب حياته أو في سيرته العطرة؛ فلم يبق منها شيئاً إلا كان عندنا منه قبس وصلنا عن طريق صحابته والتابعين ومن بعدهم الرواة الثقات، الذين نقلوا عنهم، ودونها أئمة الحديث في كتبهم التي حظيت بالرعاية والاهتمام لنصرة هذا الدين وسنة رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وإن السنة أيضا مع اشتمالها على حياة رسولنا الكريم وتبيان جوانب حياته تعد مصدر من مصادر التشريع في ديننا العظيم ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى :

((وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى)) [1]

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)) [2]

((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ)) [3]

وآيات أخرى عديدة كثيرة مبثوثة في كتاب الله، تحوي أمراً بالتزام السنة، ونهياً عن تركها أو البعد عنها وتجنبها.

و أحاديث من رسولنا الكريم – صلى الله عليه وسلم – تحث على الالتزام بهديه واتباع سنته منها :

قال صلى الله عليه وسلم : **(إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتا يردا علي الحوض)** [4]

---

[1]) النجم : 3-4.

[2]) النساء : 59.

[3]) البقرة : 151.

وأيضاً قال عليه الصلاة والسلام : **(من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني)** [5]

وقال أيضا صلى الله عليه وسلم : **(يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثي فيقول : بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه وإنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله)** [6]

وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم **(ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه لايوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه)** [7]

وما أوردناه بالتأكيد قلة وغيض من فيض من الأحاديث التي تحدثت عن السنة والالتزام بها والاقتداء بصاحبها صلوات الله وسلامه عليه.

وإن للسنة علاقة مع كتاب الله تتمثل بأنها حوت أحكاما عديدة غير مذكورة في كتاب الله، أو تفصيلاً لما جاء في كتاب الله، أو موافقاً لما في كتاب الله ومؤكداً له، كما ذكر ذلك ابن القيم رحمه الله في كتابه القيم إعلام الموقعين عن رب العالمين[8].

وقد أجمعت الأمة الإسلامية على العمل بالسنة، بل أطبقت على ذلك استجابة لله – عز وجل– وللرسول الأمين، وتقبل المسلمون السنة كما تقبلوا القرآن.

يتضح ممّا ذكر وهو قليل في إيفاء السنة حقها، أنها من الأهمية بمكان لأن تحظى بالعناية الشديدة من علماء الإسلام، ولتكون مقصداً لأعداء الإسلام للطعن فيها والنيل منها

---

4) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1990،1م، كتاب العلم، ج1، 210.

5) العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1997م، كتاب الجهاد والسير، باب نقاتل من وراء الإمام، ج6، ص 143.

6) المستدرك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، كتاب العلم، ج1، ص191.

7) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن ابي داود، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج2، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ص 610.

8) أبو بكر، شمس الدين أبي عبد الله، المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج2، ص 207-208.

وبالتالي من دين الله – عز وجل– الذي تكفل بحفظه ورعايته، والله جل وعلا يقيض لهذه الأمة رجال أشداء يذودون عن نبيهم وسنته بكل ما أوتوا من علم وقوة وبيان إلى يوم القيامة.

الفصل الثاني

السنة النبوية بين الحاقدين والجاهلين (قديما وحديثا)

كثر الطاعنون بسنة الحبيب المصطفى – صلى الله عليه وسلم – منذ القدم وكان من أوائل من طعن بها النّظّام واليه تنسب الفرقة النظامية التي تتبع فرقة المعتزلة، وقد رد عليه ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث [9] كما ألمح الشافعي في كتابه الأم عن قوم يردون الأخبار كلها، وذكر مناظرة له مع من ينسب الى العلم منهم [10].

ومن الفرق القديمة التي تستعمل العقل في الحكم على السنة النبوية طائفة المعتزلة وذلك لانهم يعتبرون العقل أول الأدلة وهو الذي يميز بين الحسن والقبيح وأن الأصول الخمسة الخاصة بهم هي ما كلف به العباد [11].

وقد ذم أهل الاعتزال تعلم الحديث وحذروا من تعلمه حتى قالوا بأنه لا حاجة إلى تعلمه إذ العقول تغني والأذهان تكتفي[12].

وقالوا بجواز وقوع الكذب في الخبر المتواتر، والحجة العقلية عندهم كفيلة بنسخ الاخبار، وكان موقفهم من أحاديث الآحاد بأنها التي لا يعلم أنها صدق أو كذب ولا يحتج بها في أمور الدين، وإذا خالف الحديث العقل لم يحتج به، وفي باب العقيدة لا يؤخذ به مطلقا ويقبلونه في الأعمال ولكن بشروط.

وللأسف هناك من العلماء المعاصرين من وافق المعتزلة ببعض ما ذهبوا إليه وذلك بتقديمهم للعقل على بعض الأحاديث النبوية الشريفة بحجة تعارضها مع معتقداتهم الفاسدة وهذا البحث الصغير ليس محلا لذكر هؤلاء العلماء أو المشايخ وذكر آرائهم والرد عليها.

ولم تكن الحملة على السنة النبوية والهجوم عليها في السابق كما هي عليه اليوم فالحرب على الإسلام باتت أشد وأقوى مما كانت عليه من ذي قبل، ولم يدّخر أعداء الإسلام أية وسيلة لمحاربة

---

[9]) ابو شهبة، محمد بن محمد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السنة، 1989م، ط1، ص7.

[10]) الخطيب والندوي والسباعي، محب الدين والسيد ومصطفى، دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه، مكتبة الإمام، مصر، ص98.

[11]) الأمين، محمد الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد، الرياض، ص 102/96 بتصرف.

[12]) المرجع السابق، ص123–131 بتصرف.

هذا الدين فغزونا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً، وحتى في مناهج تعليمنا بمنهج مدروس مخطط، ووصل الأمر إلى المساس بدين الله والطعن فيه، ولم يكن ذلك خبط عشواء، بل بشكل مدروس، ومؤتمرات المستشرقين في بلاد المسلمين هي قليل مما أعلن من مؤتمراتهم لحرب الإسلام.

وكان لعدد كبير من المستشرقين كتب ومؤلفات للطعن في الإسلام، منهم على سبيل المثال لا الحصر جولد تسيهر وشاخت وسوفاجيه وهورفنس ومنتوجومري وغيرهم كثير.

ولم يكن المستشرقون وحدهم هم من حارب السنة والسيرة النبوية وهم كثر وسنذكر عدداً من شبههم وتفنيدها لاحقاَ، بل إن بعض المسلمين وخاصة بعض هؤلاء المثقفين، كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية وعداء للسنة وأهلها، وزاد عليها الإسفاف في العبارة المستشرق (واتي) في تناوله للصحابة، ولا سيما الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه بألفاظ نابية عارية من كل أدب ومروءة، وذلك كما صنع محمود أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)[13].

وهناك غير من ذكر كثير، مثل أحمد أمين وعلي عبد الرازق وطه حسين وغيرهم، من شوّة السيرة النبوية، سواء بكتب لهم أو مقالات، ككتابي فجر الإسلام وضحى الإسلام لأحم أمين/ وعلى هامش السيرة لطه حسين.

---

[13]) ابو شهبة، دفاع عن السنة، ص 8.

الفصل الثالث

موقف المستشرقين ودعاة التغريب من السنة النبوية المطهرة

يعتبر المستشرقون رأس الحربة في الحرب على الإسلام من الناحية الدينية أو الفكرية، فقد لاقت كتبهم رواجا لفترة من الوقت ووجدت من تأثر بها من أبناء المسلمين؛ بل وحتى اقتنعوا بأفكارهم وأخذوا يرددونها ويكتبونها ويبثونها بكتبهم وكأنها حق مطلق لا غبار عليه ولا دخن.

لقد عمل الغرب المستعمر على إلغاء الشريعة الإسلامية ثم التشكيك في مصادرها والطعن في صلاحيتها حتى لا يعود لها المسلمون ثانية، لأن الغرب أدرك أن المسلمين بتمسكهم بالشريعة استطاعوا نشر رسالة الإسلام ووصلوا إلى عقر ديار الغرب فتحاً أو دعوة ونشراً لدين الله [14].

ولم يقتصر عمل المستشرقين على الطعن بالسنة فقط؛ بل بصاحبها عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فقالوا إن الوحي من الله هو الوحي النفسي كما قال بروكلمان، ووصف ظاهرة الوحي أيضا بأنه ظاهرة للإصلاح الاجتماعي ليصلح به حال مجتمعه في مكة كما ذكر مونتوجمري ووجريمي، ووصفوها كذلك بأنها أمراض عقلية ونفسية مصاب بها الرسول صلى الله عليه وسلم كما قال تسيهر وغيره من المستشرقين قاتلهم الله [15].

وفي محاولاتهم المحمومة للطعن بالنبي المعصوم عليه الصلاة والسلام وطعنا بالوحي الذي ينطق به قالوا إن الوحي مقتبس من العقائد والديانات القديمة [16]

وادعى بروكلمان أن الوحي كهانة وقال تولستوف إنه اسطورة [17] ؛ بل وطعنوا بشخصه الكريم – عليه الصلاة والسلام– ليقللوا من هيبته في أمته فرد الله كيدهم في نحورهم بحمد الله.

ومن أهم دراسات المستشرقين في الحديث النبوي الشريف كتابان هما: كتاب أصول الشريعة المحمدية لشاخت الذي طعن بالأحاديث خاصة الفقهية منها، وخلص بهذا الطعن في نهاية المطاف إلى أنه ليس هناك حديث واحد صحيح في أبواب الفقه، وقد سبقه في الكتابة عن الأحاديث والطعن فيها المستشرق جولد تسهير في كتابه دراسات إسلامية الذي كان يشكك في

---

[14]) محمد، د.بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبوي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1999م، ص29.

[15]) الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ص 470/464/450 بتصرف.

[16]) المرجع السابق، ص 513.

[17]) الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ص 521/519 بتصرف.

صحة الأحاديث ونقلها ووصولها إلينا، والكتابان المشار إليهما آنفاً ركنان أساسيان للطعن والدس لدى المستشرقين في هذا الباب، وقد تأثر بهما البعض من أبناء المسلمين ممن درسوا الثقافة الغربية [18] أو ممن كتبوا عن الإسلام ولم يكن لهم باع طويل في الشريعة.

---

[18]) محمد، المستشرقون والحديث النبوي، ص19–20.

الفصل الرابع

أمثلة على افتراءاتهم والردّ عليها

إن المستشرقين وأعداء الإسلام من ليبراليين وحداثيين وعلمانيين، وغيرهم كثير، ما برحوا طعناً بدين الله، ويسعون في اقتناص الخطأ والزلل من البعض وليس من الشريعة السمحاء أو السنة المطهرة، ومع ذلك رد الله كيدهم وانكسرت شوكتهم وبان باطلهم وخاب مسعاهم بحمد الله، فالله المتكفل بحفظ دينه ونصرته يهيئ من يدافع عن دينه وشرعه كتابة ومقالة وخطابة، فالحمد لله على نعمائه.

نذكر هنا بعضاً من الشبه والرد عليها مع الاختصار في ذكر الشبه وحتى في الرد عليها، فالمجال لا يسمح بالتوسع في ذلك، وهناك الكثير من الكتب صنفت بهذا المجال، يمكن الرجوع إليها لمن أراد الاستزادة.

<u>الشبهة الأولى :</u> السنة النبوية لم تدون إلا بعد مئتي سنة من وفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وركز على ذلك المستشرق جولد تسيهر في كتابه دراسات إسلامية، وكذلك شبرنجر في كتابه الحديث عن العرب، وغيرهما ممن أورد ذلك، وارادوا بهذا إضعاف ثقة الناس بالسنة النوية وحجيتها وصحة نقلها ووصولها لنا من الرسول صلى الله عيله وسلم.

والرد عليها في نقاط رئيسة:

1- أن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وشمل قسماً كبيراً من الحديث، وما يجده المطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث من نصوص تاريخية مبثوثة في تراجم هؤلاء الرواة، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة بشكل مبكر.

2- أن تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع هي مرحلة متطورة ومتقدمة جداً في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل سنة 200 للهجرة بكثير، فتم في أوائل القرن الثاني، بين سنة 120 . 130 هـ، بدليل الواقع الذي بين لنا ذلك، فهناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية تقريباً، مثل جامع معمر بن راشد (154هـ) وهشام بن حسان (148هـ)، وابن جريج (150هـ)، وجامع سفيان الثوري (161هـ)، وغيرها كثير.

3- أن علماء الحديث وضعوا شروطاً لقبول الحديث، تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط، حتى يُؤدَّى كما سُمِع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهناك شروط اشترطوها في الراوي تضمن فيه غاية الصدق والعدالة والأمانة،مع الإدراك التام لتصرفاته وتحمل المسئولية، كما أنها تضمن فيه قوة الحفظ والضبط بصدره أو بكتابه أو بهما معاً، مما يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه، ويتضح ذلك من الشروط التي اشترطها المحدثون للصحيح والحسن والتي تكفل ثقة الرواة، ثم سلامة تناقل الحديث بين حلقات الإسناد، وسلامته من القوادح الظاهرة والخفية، ودقة تطبيق المحدثين لهذه الشروط والقواعد في الحكم على الحديث بالضعف لمجرد فقد دليل على صحته، من غير أن ينتظروا قيام دليل مضاد له.

4- أن علماء الحديث لم يكتفوا بهذا، بل وضعوا شروطاً في الرواية المكتوبة لم يتنبه لها أولئك المتطفلون، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح، ولذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راوٍ إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، ونجد عليها إثبات السماعات، وخط المؤلف أو الشيخ المسمَع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها، فكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم وأعظم حيطة من أي منهج في تمحيص الروايات والمستندات المكتوبة.

5- أن البحث عن الإسناد لم ينتظر مائتي سنة كما وقع في كلام الزاعم، بل فتش الصحابة عن الإسناد منذ العهد الأول حين وقعت الفتنة سنة 35 هجرية لصيانة الحديث من الدس، وضرب المسلمون للعالم المثل الفريد في التفتيش عن الأسانيد، حيث رحلوا إلى شتى الآفاق بحثاً عنها واختباراً لرواة الحديث، حتى اعتبرت الرحلة شرطاً أساسياً لتكوين المحدث.

6- أن المحدثين لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاق في الحديث، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلة لصيانة السنة، فوضعوا القيود والضوابط لرواية المبتدع وبيان أسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع.

7- أن هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث القبول أو الرد فقط، بل إنه يتناول إضافة إلى ذلك أبحاث رواته وأسانيده ومتونه، وهو دليل على عمق نظر المحدثين

ودقة بحثهم، فإن مما يستدل به على دقة العلم وإحكام أهله له تقاسيمه وتنويعاته، بل لا يُعد علماً ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنويع أنواع ؟!!.

فظهر بذلك تهافت هذه الشبهة وبعدها عن الموضوعية والمنهجية. [19]

الشبهة الثانية : أن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه **((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))** [20] ولم يتكفل بحفظ السنة فهي غير محفوظة والخطأ يدخل لها ولا تعتبر دليلا كالقرآن.

الرد على هذه الشبهة :

إن الله عز وجل كما أراد لهذه الشريعة البقاء والحفظ، أراد سبحانه أيضاً ألا يكلف عباده من حفظها إلا بما يطيقون، ولا يلحقهم فيه مشقة شديدة، فمن المعلوم أن العرب كانوا أمة أميّة، وكان يندر فيهم الكتبة، وكانت أدوات الكتابة عزيزة ونادرة، حتى إن القرآن كان يكتب على جريد النخل والعظام والجلود، وقد عاش النبي – صلى الله عليه وسلم – بين أصحابه بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة، ولهذا كان التكليف بكتابة الحديث كله أمراً في غاية الصعوبة والمشقة، لأنه يشمل جميع أقواله وأفعاله وأحواله وتقريراته – صلى الله عليه وسلم – ولِما يحتاجه هذا العمل من تفرغ عدد كبير من الصحابة له، مع الأخذ في الاعتبار أن الصحابة كانوا محتاجين إلى السعي في مصالحهم ومعايشهم، وأنهم لم يكونوا جميعا يحسنون الكتابة، بل قلة منهم، فكان تركيز هؤلاء الكتبة من الصحابة على كتابة القرآن دون غيره حتى يؤدوه لمن بعدهم تامًا مضبوطًا لا يُنْقص منه حرف.

ومن أجل ذلك اقتصر التكليف على كتابة ما ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً حتى جمع القرآن كله في الصحف.

وكان الخوف من حدوث اللبس عند عامة المسلمين فيختلط القرآن بغيره – وخصوصاً في تلك الفترة المبكرة التي لم يكتمل فيها نزول الوحي – أحد الأسباب المهمة التي منعت من كتابة السنة.

---

[19]) بوقرين، أحمد محمد، الرد على شبهات المستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، بحث منشور على موقع بحوث ودراسات على شبكة الإنترنت، http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html.

[20]) سورة الحجر : 9.

ثم إنه لم يحصل لحفاظ السنة في عهد الصحابة ما حصل لحفاظ القرآن، فقد استحرَّ القتل بحفاظ القرآن من الصحابة، أما السنة فإن الصحابة الذي رووا الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كانوا كثر، ولم يحصل أن استحر القتل فيهم قبل تلقي التابعين عنهم. ومن الأسباب أيضاً أن السنة كانت متشعبة الوقائع والأحداث فلا يمكن جمعها كلها بيقين، ولو جمع الصحابة ما أمكنهم فلربما كان ذلك سبباً في رد من بعدهم ما فاتهم منها؛ ظناً منهم أن ما جمع هو كل السنة.

ثم إن جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن كان عرضة لأن يُقبِل الناس على تلك الكتب، ويدعوا القرآن، فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها عن طريق الرواية، وبعض الكتابات الخاصة.

أضف إلى ذلك أن القرآن يختلف عن السنة من حيث أنه متعبد بتلاوته، معجز في نظمه ولا تجوز روايته بالمعنى، بل لا بد من الحفاظ على لفظه المنزل، فلو ترك للحوافظ فقط لما أمن أن يزاد فيه حرف أو ينقص منه، أو تبدل كلمة بأخرى، بينما السنة المقصود منها المعنى دون اللفظ، ولذا لم يتعبد الله الخلق بتلاوتها، ولم يتحداهم بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى، وفي روايتها بالمعنى تيسير على الأمة وتخفيف عنها في تحملها وآدائها.

وقد بلَّغ – صلى الله عليه وسلم – الدين كله وشهد الله له بهذا البلاغ فقال سبحانه : ((**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**))[21]، ووجود السنة بين الأمة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم فيه أبلغ دلالة على تبليغ الرسول – صلى الله عليه وسلم – إياها لأمته وبالتالي لم يضع نصف ما أوحاه الله إلى نبيه – صلى الله عليه وسلم – كما زعم الزاعمون –، بل يعلم الجميع أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتمتعون بحوافظ قوية، وقلوب واعية، وذكاء مفرط، مما أعانهم على حفظ السنة وتبليغها كما سمعوها، مستجيبين في ذلك لحث نبيهم – صلى الله عليه وسلم – لهم في الحديث الذي رواه الترمذي و غيره بقوله (نضر الله امرءاً سمع مني مقالة فحفظها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع).

[21]) سورة المائدة : 67.

فتم ما أراده النبي – صلى الله عليه وسلم – من حفظ السنة وتبليغها، ويكون بذلك – صلى الله عليه وسلم – قد بلغ دين الله عز وجل كاملاً ولم ينقص منه شيئاً.[22]

<u>**الشبهة الثالثة :**</u> قولهم بأن كتاب الله حوى كل شيء وكل حكم محتاج إليه واستدلوا بقوله تعالى ((**مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ**)) [23] وقوله تعالى أيضا ((**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**)) [24] فلم الحاجة للسنة النبوية.

الرد على هذه الشبهة :

وجواباً على هذه الشبهة يقال : ليس المراد من الكتاب في قوله تعالى: ((**مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ**)) [25] القرآن، وإنما المراد به اللوح المحفوظ، فإنه هو الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام، بدلالة سياق الآية نفسها حيث ذكر الله عز وجل هذه الجملة عقب قوله سبحانه : ((**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**)) أي مكتوبة أرزاقها وآجالها وأعمالها كما كتبت أرزاقكم وآجالكم وأعمالكم كل ذلك مسطور مكتوب في اللوح المحفوظ لا يخفى على الله منه شيء.

وعلى التسليم بأن المراد بالكتاب في هذا الآية القرآن، كما هو في الآية الثانية وهي قوله سبحانه : ((**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ**)) [26] فالمعنى أنه لم يفرِّط في شيء من أمور الدِّين وأحكامه، وأنه بيَّنها جميعاً بياناً وافياً.

ولكن هذا البيان إما أن يكون بطريق النص مثل بيان أصول الدين وعقائده وقواعد الأحكام العامة، فبيَّن الله في كتابه وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، وحِلِّ البيع والنكاح، وحرمة الرِّبا والفواحش، وحِلِّ أكل الطيبات وحُرْمة أكل الخبائث على جهة الإجمال والعموم، وتَرَك بيان التفاصيل والجزئيات لرسوله صلى الله عليه وسلم.

---

[22]) بوقرين، أحمد محمد، الرد على شبهات المستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، بحث منشور على موقع بحوث ودراسات على شبكة الإنترنت، http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html.

[23]) سورة الأنعام : 38.

[24]) سورة النحل : 89.

[25]) سورة الأنعام : 38.

[26]) سورة النحل : 89.

ولهذا لما قيل لمُطَرِّف بن عبد الله بن الشِخِّير : " لا تحدثونا إلا بالقرآن قال : والله ما نبغي بالقرآن بدلاً ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن.

وروي عن عمران بن حصين أنه قال لرجل يحمل تلك الشبهة : إنك امرؤ أحمق أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، ثم عدد إليه الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال أتجد هذا في كتاب الله مفسَّرا، إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر ذلك " وإما أن يكون بيان القرآن بطريق الإحالة على دليل من الأدلة الأخرى التي اعتبرها الشارع في كتابه أدلة وحُجَجاً على خلقه.

فكل حكم بينته السنَّة أو الإجماع أو القياس أو غير ذلك من الأدلة المعتبرة، فالقرآن مبَيِّن له حقيقة، لأنه أرشد إليه وأوجب العمل به، وبهذا المعنى تكون جميع أحكام الشريعة راجعة إلى القرآن.

فنحن عندما نتمسك بالسنة ونعمل بما جاء فيها إنما نعمل في الحقيقة بكتاب الله تعالى، ولهذا لما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : " لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله " بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت إليه وقالت : إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال وما لي لا ألعن من لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومن هو في كتاب الله، فقالت : لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال : لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه أما قرأتِ **((مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا))** [27] ؟! قالت : بلى، قال : فإنه قد نهى عنه[28].

وحُكِي أن الشافعي رحمه الله كان جالساً في المسجد الحرام فقال : لا تسألوني عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله تعالى، فقال رجل : ما تقول في المُحْرِم إذا قتل الزُّنْبُور ؟ فقال لا شيء عليه ؟ فقال : أين هذا في كتاب الله ؟ فقال : قال الله تعالى : **((مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا))** [29]، ثم ذكر إسناداً إلى النبي في الحديث الذي رواه الترمذي – صلى الله

[27]) سورة الحشر : 7.

[28]) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 1987م، ج4 ص 1853.

[29]) سورة الحشر : 7.

عليه وسلم – أنه قال : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)، ثم ذكر إسناداً إلى عمر رضي الله عنه أنه قال " للمُحْرِم قتل الزُّنْبُور " فأجابه من كتاب الله.

قال الإمام الخطابي رحمه الله " أخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئا من أمر الدين لم يتضمن بيانَه الكتابُ، إلا أن البيان على ضربين : بيان جَلِيّ تناوله الذكر نصاً وبيان خفِيّ اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً، فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو معنى قوله سبحانه:((**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**)) [30]، فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان " , وبذلك يتبين ضلال هؤلاء وسوء فهمهم وتهافت شبهاتهم، وأنه لا منافاة بين حجية السنة وبين كون القرآن تبياناً لكل شيء [31].

الشبهة الرابعة : قول المستشرقين بالوضع في الحديث واستدلوا بذلك على وجود الأحاديث التي تتحدث عن الامور الغيبية التي تنبأت بأحوال قادمة وأحداث أراضي وبقاع من الأرض وفضلها كما قال (جوينبل)، وقوله أيضا بوجود أخطاء تاريخية في عدد من الأحاديث، ووجود أحاديث متناقضة في عدد من المواضيع.

الرد على هذه الشبهة :

لقد اختص الله سبحانه وتعالى بمعرفة الغيب ونفى ذلك عن جميع الخلق فقال تعالى : ((**قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**)) [32] حتى أن رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم نفى علمه بالغيب فقال تعالى في كتابه ((**قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**)) [33] ولكن الله جل جلاله قال أيضا بمحكم التنزيل أنه يطلع على غيبه من يشاء من عباده فقال تعالى ((**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنِ ارْتَضَى**

---

[30]) سورة النحل : 44.

[31]) بوقرين، أحمد محمد، الرد على شبهات المستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، بحث منشور على موقع بحوث ودراسات على شبكة الإنترنت، http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html.

[32]) سورة النمل : 65.

[33]) سورة الأعراف : 188.

مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً)) [34].

وإن أحاديث الغيب المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحة متواترة في أغلبها، ويبلغ عدد منها التواتر بمفرده كأحاديث الدجال، والمسلمون لم يأخذوا هذه الأحاديث دون فحص وتحقق فمنها الصحيح ومنها الموضوع.

اما بالسنة للأحاديث ذات الوقائع التاريخية ففي الصحيح من كتب السنة الكثير من هذه الأحاديث تلقتها الأمة بالقبول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول الله تعالى في كتابه **((إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى))** [35] وقد اعتمد أهل العلم على هذه الأحاديث ودونوها في كتب التاريخ لبيان الأحاديث التاريخية الحكم عليها فما وافق الحديث أخذوه وما خالفه ردوا وما هو مسكوت عنه سكتوا عنه، وقد علق ابن حجر على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)** [36] فقال : أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه [37]، وهذا نهج علماء الإسلام في اثبات الوقائع التاريخية الواردة بها الأدلة، ولم يذكر المستشرقون الأخطاء الفادحة التي وقعت من الأحاديث في الأحداث التاريخية ولا ينكر وجود أحاديث موضوعة في هذا الباب ولكن علماء الإسلام بينوا ضعفها أو وضعها مما ضحد شبه المستشرقين وحججهم [38].

الشبهة الخامسة : أن بين السنة والقرآن تعارضاً في الكثير، كما يزعمون أن السنة تتعارض فيما بينها ويرتبون على ذلك النتيجة التي قدموا لها بأنه لا داعي للأخذ بالسنة أي بالأحاديث النبوية.

الرد على هذه الشبهة :

---

[34]) سورة الجن : 26-28.

[35]) سورة النجم : 4.

[36]) البخاري، صحيح البخاري، ج4 ص 1630.

[37]) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8 ص170.

[38]) الأمين، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ص89-99، بتصرف.

إن علماءنا الأفاضل وقفوا أمام شبهة التعارض المزعومة هذه سواء كانت تعارضاً مزعوما بين القرآن والحديث أو بين الأحاديث بعضها مع بعض ومن أمثلة التعارض الأول حسب زعمهم أي التعارض بين القرآن والسنة أن يأمر القرآن بقراءة ما تيسر من القرآن في الصلاة في قوله ((فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ)) [39] ثم يقول الحديث النبوي : **(لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)** [40] فنقول ببساطة شديدة إن هذا الأمر لا يمكن أن يكون تعارضاً أبداً، و لكنه تخصيص للعام وهذا الأمر من بديهيات علوم الشريعة فأمر القرآن عام خصصته السنة النبوية ومثله قول القرآن ((وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) [41] فهو عام في كل أنواع البيع لكن يجئ الحديث النبوي ليخصص أنواعاً بعينها بطريقة بعينها في البيع فيقول : **(الذهب بالذهب مثلا بمثل ويدا بيد والفضل رباً إلخ (**[42]ولا تعارض لأن السنة هي البيان التفصيلي لما يجمل في القرآن كما تصرح الآية ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ))[43].

ومن النوع الثاني؛ أي تعارض حديث مع حديث، ما روى عن استحباب الوضوء بعد الأكل من طعام مسته النار مثل : (من أكل لحم جزور فليتوضأ، وتوضأوا فيما مست النار) ثم جاء الحديث الآخر فكان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ترك الوضوء مما مست النار فلا تعارض هنا، ولكن الحديث الأخير غير الحكم في الحديث الذي سبقه فهو ما يسميه علماء الحديث النسخ أي تغيير المتأخر للحكم المتقدم ولا تعارض في ذلك.

ومسائل كثيرة قد تحدث شبهة كاستثناء الخاص من العام كقوله تعالى ((وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)) [44] ثم يأتي الحديث ليقيد حج النساء باشتراط أن يكون مع المرأة محرم **(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها)** [45] فهذا استثناء للخاص من العام وأيضا لا تعارض فيه.

---

[39]) سورة المزمل : 20.

[40]) الترمذي، محمد بن عيسى ابو عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لنان، ج2 ص15.

[41]) سورة البقرة : 275.

[42]) البخاري، صحيح البخاري، ج2 ص762.

[43]) سورة النحل : 44.

[44]) سورة آل عمران : 97.

[45]) الترمذي، سنن الترمذي، ج2 ص472.

فهذه المسائل وغيرها قد عنى بدراستها وتوضيحها علماء السنة وأفردوا لها التصانيف المختلفة التي حولتها من مواطن اشتباه أو مآخذ كما يتلمس الكارهون إلى حيث أصبحت جميعها مصدر سعة وثراء ورفع للحرج عن الإنسان في التشريع الإسلامي يحسب له ولا يعاب عليه.

الشبهة السادسة : اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف، لقد اعتبر الطاعنون اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجال وتضعيفهم مطعناً في منهجهم، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، ولذلك حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

الرد على هذه الشبهة :

إن ما وضعه علماء الحديث من قواعد وأصول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم ينفي ما قالوا، ولم ينطلقوا رحمهم الله في تعديل الرواة وتجريحهم من هوى، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسبة لله وتديناً، ولذلك كثر قولهم: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم". ولقد قام علم عظيم وضعت له القواعد وأسست له الأسس، وجعل مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك هو "علم الجرح والتعديل" الذي لا نظير له عند أمة من الأمم.

والذي يطالع كتب علوم الحديث يقف مبهوراً أمام هذا العلم فائقِ الدقة، البالغ الإحكام، الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو جاء عفواً، وإنما بذلت فيه جهود، وتعبت فيه أجسام، وسهرت فيه أعين حتى بلغ إلى قمة الحسن ومنتهى الجودة.

ونتناول من هذا العلم ثلاثة أسئلة يتضح من خلالها فساد هذا الزعم المطروح وبطلانه.

أولا: من هو الراوي الذي يقبل حديثه؟.

ثانيا: كيف يوثق؟.

ثالثا: إذا تعارض فيه توثيق وتضعيف، ما العمل إذاً؟ وما الذي أدى إلى ذلك؟.

والجواب على هذه الأسئلة:

أولا: لقد نص علماء الحديث على صفات معينة متى توفرت تلك الصفات في شخص معين قبلت روايته واحتج بحديثه.

قال ابن الصلاح – رحمه الله: (وأجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني) [46].

فهذا هو الثقة الذي تقبل روايته وهو الذي جمع بين شرطي العدالة والضبط.

ثانيا: يوثق الراوي إذا ثبتت عدالته بالاستفاضة، أو باشتهاره بين أهل العلم بالثناء والخير، أو بتعديل عالم أو أكثر، وثبت ضبطه بموافقة روايته للثقات المتقنين في الغالب.

ويقبل تعديل الراوي ولو لم يذكر سببه وذلك لكثرة أسباب التعديل ومشقة ذكرها.

وأما جرحه فلا يقبل إلا إذا بين سببه؛ لأن الجرح يحصل بأمر واحد، ولا مشقة في ذكره، إضافة إلى اختلاف الناس في أسبابه.

ثالثا: إذا تعارض جرح وتعديل في راو معين قدم الجرح إذا كان مفسراً ولو زاد عدد المعدلين، وعلى ذلك جمهور العلماء؛ لأن مع الجارح زيادة علم خفيت عن المعدل، فالمعدل يخبر عن ظاهر حال الراوي، والمجروح يخبر عن أمر باطن، وهذا شرط مهم؛ فإنهم لم يقبلوا الجرح إذا تعارض مع التعديل إلا إذا كان مفسراً، وهذا ما استقر عليه الاصطلاح.

والحق يقال إن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح على التعديل، فقد وجدناهم يقدمون التعديل على الجرح في مواطن كثيرة، ويمكننا أن نقول: إن القاعدة مقيدة بالشروط الآتية:

1. أن يكون الجرح مفسراً، مستوفياً لسائر الشروط.
2. ألا يكون الجارح متعصباً على المجروح أو متعنتاً في جرحه.

---

[46]) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002ن، ص212.

3ــ أن يبـــين المعـــدل أن الجـــرح مـــدفوع عـــن الـــراوي، ويثبـــت ذلـــك بالـــدليل الصـــحيح. وهذا يدل على أن اختلاف ملحظ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل، لذلك قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: "لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة". وهذا؛ لأن الثقة إذا ضعف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قادح، والضعيف إذا وثق يكون توثيقه من الأخذ بمجرد الظاهر.

وقال الحافظ ابن حجر: (والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدم فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن تعديل قُبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجروح أولى من إهماله) [47].

كما أنه يجب أن يراعى عند الاختلاف حال المعدل والمجرح؛ لأن ذلك من القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف في التوثيق والتضعيف.

قال الإمام الذهبي مبينا أقسام المتكلمين في الرجال من حيث التعنت والتوسط والاعتدال في الجرح والتعديل:

1. قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، وهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

2ـ وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

---

[47]) العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مطبعة الصباح، دمشق، سوريا، ط1، 2000م، ص 139.

3ـ وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون.

وبعد، فعلماء الحديث لم ينطلقوا في توثيقهم وتجريحهم، وتصحيحهم وتضعيفهم من خواء وتخبط، وإنما انطلقوا من قواعد متينة وأرض صلبة، في أحكامهم؛ ولذلك برزت هذه الأحكام إلى الوجود في منتهى الدقة، متفقة فيما بينها، متحدة لا شذوذ فيها، منسجمة لا تباين يعتريها، ويعجز كل دعي أن ينقد ما أصّلوه بنقد علمي لا مطعن فيه، وبحكم لا قادح فيه [48].

وهذه شهادة أحد المستشرقين أنفسهم ينقلها الدكتور نورالدين عتر في هذه المسألة وهو (ليوبولد فايس) قال: " إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق الذي كان المحدثون الأوائل يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث، ويكفي من أجل ما نحن هنا بصدده أن نقول: إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع، غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول، وشكلها، وطريقة روايتها.

ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا عن أنهم رواة أو محدثون، إن تراجم هؤلاء الرجال والنساء قد خضعت لبحث دقيق من كل ناحية، ولم يعد منهم في الثقات إلا أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تماما مع القواعد التي وضعها المحدثون، تلك القواعد التي تعتبر على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة. فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك على صحة حديث بعينه أو على الحديث جملة، فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك" [49].

هذه بعض الشبه والرد عليها ممّا ساقه المستشرقون وقال بها من تبع المستشرقين بآرائهم من المستغربين، ونكتفي بذلك ولله الحمد رب العالمين.

---

[48]) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط4، 1991م، ص171-172.

[49]) بوقرين، أحمد محمد، الرد على شبهات المستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، بحث منشور على موقع بحوث ودراسات على شبكة الإنترنت، http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html.

خاتمة البحث

حمد الله الباري ونعمة منه وفضل ورحمة نضع قطراتنا الأخيره بعد رحلة عبرأربعة موانىء و فصول بين تفكر وتعقل وبحث وتمحيص لطرق باب غفل أو تغافل عنه الكثير ألا وهو السنة النبوية وما تتعرض لـه مـن طعـن وتشـويه وإثـارة للشـبهات مـن قبـل أصـحاب النفـوس المعوجـة والعقـول المنحرفة،وقد كانت رحلة جاهدة للارتقاء بدرجات العقل ومعراج الافكار.

فما هذا إلا جهد مقل ولا ندعي فيه الكمال ولكن عذرنا أننا بذلنا فيه قصارى جهدنا فإن أصبنا فذاك مرادنا وان أخطأنا فلنا شرف المحاوله و قطع الطريق أمام كل ناعق. ولا نزيد على ماقال العماد الاصفهاني:

رأيت أنه لايكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

من خلال بحثي هذا أقف على شبهات المستشرقين والمستغربين و من شايعهم و من ثم أدحضها و أفندها و أرد عليها ,و لقد تحدثت في الفصل الأول من هذا البحث عن أهمية السنة وحجيتها ثم ذكرت في الفصل الثاني كيف تكون السنة النبوية في قلوب الحاقدين والجاهلين وعلى ألسنتهم قديما" وحديثا"، وهذا هو صميم موضوعنا ومن ثم ذكرت في الفصل الثالث موقف المستشرقين ودعاة التغريب من السنة المطهرة وفي الفصل الرابع والأخير وقفت عند شبهات هؤلاء المستشرقين و من سار في ركابهم وأردفت كل شبهة من هذه الشبهات بالرد عليها ودحضها،, و قد تبين لي من خلال بحثي هذا جملة من الحقائق و النتائج حول هؤلاء المستشرقين و من سار على نهجهم.ومن دعاة التغريب:

1. اعتمادهم على نصوص مفردة متقطعة عما ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها ويبينه وذلك كثير في أبحاثهم.

2. أنهم يعولون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي.

3. وضع النصوص في غير موضعها، وتحميلها مالا تطيقه ألفاظها ولا يستمد من معانيها.

4. أنهم يوردون مقدمات جزئية ضعيفة ثم يبنون عليها نتائج ضخمة فضفاضة لا تناسب تلك المقدمات ولا تنتج منها.

5. إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها.

6- إعتمادهم الكبير على الإسرائيليات والأحاديث الواهية والمكذوبة والتي أثبت علماء الحديث بطلانها منذ عهد طويل وألفوا المؤلفات في كشفها والرد على من وضعوها.

بقي أن أضع بين أيدي من يقرأ بحثي هذا شيئاً من التوصيات علها تجد آذاناً صاغية وقلوباً مفتوحة وأنفساً غيورة على هذا الدين العظيم فأقول :

1 – ضرورة قيام المعاهد والكليات الشرعية والمؤسسات الإسلامية بدورها في الحَدِّ من نشر الأحاديث الواهية والموضوعة.

2- التوصل إلى خطة لتنقية كتب السيرة والتفسير والعقيدة والفقه والتاريخ والأدب، وتجريدها من الأحاديث المردودة والإسرائيليات.

3- تقويم واقع الدعاة والخطباء والباحثين، والكشف عن حجم الاستشهاد بالإسرائيليات والقصص غير الثابتة.

4- التحذير من خطورة نشر القصص الواهية، والأحاديث المكذوبة عبر الشبكة العالمية الانترنت والقنوات الفضائية.

5- الكشف عن دور المتساهلين والغافلين والمغرضين من أهل الأهواء في دسِّ الأحاديث غير المقبولة، والتسلط على تراث الأمة.

المراجع

1- **القرآن الكريم.**

2- أبو بكر، شمس الدين أبي عبد الله، المعروف بابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار الجيل، بيروت، 1973م

3- الأمين، محمد الأمين، **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، مكتبة الرشد، الرياض.

4- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن ابي داود**، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

5- أبو شهبة، محمد بن محمد، **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، مكتبة السنة، ط1، 1989م.

6- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، **معرفة أنواع علوم الحديث** المعروف بمقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

7- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 1987م.

8- بوقرين، أحمد محمد، **الرد على شبهات المستشرقين حول السنة النبوية المطهرة**، بحث منشور على موقع بحوث ودراسات على شبكة الإنترنت، http://www.alshamsi.net/friends/b7ooth/islam/rad_shobhat.html.

9- الترمذي، محمد بن عيسى ابو عيسى، **سنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

10- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1990م.

11- الخطيب والندوي والسباعي، محب الدين والسيد ومصطفى، **دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه**، مكتبة الإمام، مصر.

12- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط4، 1991م.

13- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1997م.

14- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مطبعة الصباح، دمشق، سوريا.

15- محمد، د.بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1999م.